

هو ذهول حصل في المادة السابعة من القانون المذكور غير معني تلك المادة وطلب متصرف عجلون
اضافة مادة جديدة تؤمن الغاية التي تتطلبها الاهلون من تأليف لجنة تحت اشراف المتصرف مؤلفة
من مهندس البلديات ورئيس البلدية وثلاثة اشخاص من الوجوه تنتخبهم جمعية البلدية .

فجيب بك ابو شعر - على كل يجب طبعه وتوزيعه علينا .

توفيق بك - سيطع ويوزع على اعضاء مجلسكم العالي .

فخامة الرئيس - مواضع الجلسة الالية :

١ - قانون جمع الاعانات لمشاريع القرى .

٢ - بقية مواضع الجلسة الماضية .

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي

عمر زكي

جاء في الجلسة الثانية والعشرون في الصحيفة ٢٦٨ في السطر الثالث عشر كلمة «بالكرخ اهلي»
والضواب (بالكرخ اهلي) .

ملاحق

السنة الثانية

العدد ٤٥

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي الأردني

و ٢٣ شباط ١٩٣١

عمان : الاثنين في ٦ شوال ١٣٤٩

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الرابعة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

مكتبة المجلس

الجلسة الرابعة والعشرون

افتتحت الجلسة الرابعة والعشرون للدورة العادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الاول في ١٢-١-١٩٥١ المصادف يوم الاثنين الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وجهاً أكثرية قانونية .

فخامة الرئيس - فلتقرأ الشروط السابقة .
قرئت

ابراهيم بك - من المعلوم ان السبب الوحيد لوضع تعديل قانون التعدين هو اصلاح الاعطال التي وقعت في ائقانون الاصلي . في الجلسة السابقة حينما قرئت المادة الرابعة عشرة المعدلة للمادة (٣٨) من تعديل قانون التعدين اضيف الى السطر الخامس لفظة (استثمار) بعد كلمة (منح) الموجودة في السطر المذكور من قبل المجلس مع ان المادة المذكورة في جميع اجزائها تبحث في تجديد الامجار وتحديد عودته ولذلك ارى من الضروري تعديل كلمة (استثمار) في لفظة (تجديد امجار) ولذلك اطلب تصحيح هذا الغلط .

نجيب بك ابو شعر - الامجار هو حق بالاستثمار والمجلس العالي قرر وضع كلمة استثمار وبما ان وقت التفسير وتصحيح الاعطال قد مضى لا يجوز اجراء تصحيح اي غلط من المادة المذكورة ابراهيم بك - اذن لماذا يقرأ الضبط اليس للتصحيح اذا اقتضت الحاجة ؟

نجيب بك ابو شعر - ارجو سؤا البسيطاً الى وزير المدلية الانقيد (كلمة استثمار) معنى الامجار ابراهيم بك - ولكن لفظة الامجار افضل .

نظمي بك - الاستثمار حق مطلق غير مقيد

نجيب بك ابو شعر - تستدر هذه المناجم لمدة معينة .

شمس الدين بك - المسألة ليس مسألة تصحيح قانون الآن بل تعديل قانون ولو صدر شيء مماثل هذا لاهمونا بالخروج عن النظام الداخلي والقانون ولكن هم يرفع يد يفعلون ما يشاؤون وان تجديد الامجار غير كلمة الاستثمار .

عوده بك - ان هذه الكلمة ما كانت موجودة لا بالتعديل المنشور ولا بقرار اللجنة وانا الذي

اعترضت على عدم وجود شيء من ذلك وطلبت اجراء تصحيح المادة وصححت وبما ان لفظة تجديد الامجار خير من لفظة استثمار فارى من الضروري اجراء التصحيح .

نجيب بك ابو شعر - المسألة اكبر من ذلك يا عوده بك وخصوصاً ان الذي اقترحت كلمة استثمار والآن ترجع وتغير فكرك .
عوده بك - لماذا نقرأ الضبط ؟

فخامة الرئيس - اضع طلب ابراهيم بك القاضي بتغيير كلمة (استثمار) بلفظة (تجديد امجار) بالرأي .

فوافق المجلس على اجراء التصحيح .
فخامة الرئيس - عندنا قانون جمع الاعانات

توفيق بك - كنت في الجلسة الماضية ذكرت امام مجلسكم العالي ان قانون جمع الاعانات المشار به العامة رفع لصاحب السمو الامير المعظم للتصديق عليه ولكن قبل صدور الارادة السنية اتبته الى ان لجنة القوانين اثناء تغيير صيغة المادة السابعة جعلت نص هذه المادة بشكل يغير من المعنى المقصود ويترك صلاحية توزيع الاعانات الى المتصرف مع ان المقصود ان يترك ذلك الى هيئة شيوخ القرية . وكذلك اثناء البحث وردت اقتراحات من لواء عجلون تضمن طلب تصحيح المادة السابعة بشرة بشكل يجعل للمتخمين من الاهلين رأياً في التوزيع وحققاً في مراقبة النفقات وقد ارتأت المحكمة ان هذا الطلب موافق واسترحمت من صاحب السمو الملكي اعادة القانون ليصحح على هذا الوجه

شمس الدين بك - من الذي استرحم ؟

توفيق بك - فخامة الرئيس

توفيق بك - (مداوماً) وقد وزعنا المواد المقترحة لتعديلها فارجو ان يعطي القرار بشأنها :
« وقرأ المادة (٧) التي كان قبلها المجلس ونشرت في الجلسة السابعة . »

المادة (٧) بالشكل المقترح :

اذا وافق رئيس الوزراء على الاقتراح فعلي المتصرف ان يباع المجلس البلدي والمختارين والشيوخ هذه الواقعة وبيعهم بنفقات الشروع التي قدرها مدير النافعة او مهندس البلديات و يطلب اليهم ان ينظموا جدولاً باسماء الاهالي مهتمين في المبلغ الذي يرون ان يتبرع به كل منهم

على ان يقرر المبلغ بالنسبة لتقدرته المالية . وبحسب ايراده .

شمس الدين بك - واذا لم تنفق الاهالي كما حصل في قضية وادي السير ؟

ابراهيم بك - يمكنك يا ابا سامي ان تحضر الى اللجنة وتبين كل مايعن على بالك

توفيق بك - «وقرأ المادة (١٧) التي كان قبلها المجلس ونشرت في الجلسة السابعة»

المادة (١٧) بالشكل المقترح : - اذا رغبت قرية لها بلدية في ان تقوم بمشروع للمصلحة

العامة بغواة اكانت تنقالت هذا المشروع كلها على الاهالي او كان قسم منها على نفقة الاهل والقسم

الآخر على البلدية فتقوم باعداد قائمة المتبرعين لجنة مؤلفة برئاسة المتصرف من مهندس البلديات

ورئيس البلدية وثلاثة اشخاص من الوجوه لتتخيرهم جمعية البلدية وتحصل التبرعات وتدفع الى

الخزينة او المصرف الزراعي او المصرف العماني بحسب ماقرره اللجنة . اما نفقات العمل فيقدرها

مهندس البلديات وينفذ المشروع تحت اشرافه وتجري الصريفات بمعرفة هذه اللجنة

قرر المجلس احالته على اللجنة المختصة

فخامة الرئيس - عندنا اجوبة الحكومة نفضل يا توفيق بك .

توفيق بك - سؤال نظمي بك عبد الهادي وقرأه :

هل يتكرم فخامة رئيس الوزراء ووزير المالية ان يعلننا عما اذا كانت الحكومة قد فكرت

في الحالة الاقتصادية السيئة الآخذة بالخشاق وماذا فعلت حتى اليوم لتخفيف وطئتها واذا لم

تعمل حتى اليوم على تخفيف الضائقة فهل ثوي بعد الآن ان تفكر بهذا الموضوع الحيوي الهام

وماهي الوسائل العملية الصحيحة التي تراها كافية لمعالجة الحالة حتى تستطيع ان تنشئ الفلاح

والعامل والتاجر من آفة الافلاس ووهدة الملاك الدائمين ؟

الجواب : راجعت اضبارات الرئاسة فوجدت ان صاحب الفخامة رئيس الوزراء كان قبل

بضعة شهور طلب الى مدير الزراعة والحراج والمعادن بان يبين رأيه بشأن مايمكن اجراؤه لتحسين

الحالة الاقتصادية وامور الزراعة في شرق الأردن وقد ورد الجواب منه متضمناً اشياء يمكن تصنيفها

الى ثلاثة امور :

الامر الاول - قضية البقايا وتحصيلها وهذا الامر كما تلمنون تحت البحث والتدقيق وقد

قدم سؤال على حدة هذا الشأن واجبنا عليه في حينه

الامر الثاني - وضع مبالغ في ميزانية دائرة الزراعة لامور يعتقد المدير انها يمكنه من تحسين

الحالة الزراعية في البلاد او بالاصح اصول الزراعة وهذا الطلب قد اجيب عليه وقتئذ بان يضع

مايلزم في مشروع الميزانية القادمة ومشروع هذه الميزانية تحت الدرس، وسيحال قريباً على

مجلسكم العالي .

اما الامر الثالث - فهو عبارة عن امور نظرية اقترحتها المدير كاتحاد اسواق عمومية لمصولات

شرق الأردن وغير ذلك وهذا الامر لا يزال تحت الدرس وليس من السهل ابداء البت فيه عاجلاً

ومن وجهة عامة اوجه نظر حضرة العضو المحترم الى ان الحالة الاقتصادية في البلاد ناشئة عن سوء الحالة

الاقتصادية في العالم اجمع .

نظمي بك - اذن اتضح بان الحكومة حتى اليوم لم تعمل شيئاً لتخفيف هذه الضائقة ولكنها

اكتفت ان تسأل مدير الزراعة ليحييها مقترحاً ثلاثة امور الاول فيما يتعلق بالبقايا وهذه هي علة

العمال التي ظالما شكوتها منها فاذا كانت الحكومة لا تملك حق العفو عن البقايا التي لا يمكن تحصيلها

بالنسبة للضائقة المالية فما هو اذن شأن الحكومة وماذا تستطيع ان تعمل بعد الآن ؟

الجواب لاشي . لان مسألة البقايا والعفو عنها والتوصل لانجاز هذا العفو كان من مباحث

الدورة السابقة وللبوم لم تأخذ جواباً شافياً اللهم الا كتاب سعادة المستشار المالي الذي يريد ان

يعلم للملا ان المالية شيء والحكومة شيء آخر وانه ان شاء الله عفى وان شاء منع فاذا كانت

الحالة على هذه الصورة فلتنعم البلاد بكل ما تريد .

اما الشئ الثاني وضع مبالغ مالية في موازنة دائرة الزراعة لتحسين اصول الزراعة ، فخصين

اصول الزراعة يمكن لكل زارع ان يتوصل اليه بالاستشارة والاسترشاد عن طريقة دائرة الزراعة

ولكن اني لتلك الزارع النقود التي تمكنه من ابتياع الآلات والادوات الحديثة وليس لديه

الآن مايبذر عشر مايملكه من الاراضي هذا من جهة ومن جهة اخرى لو وضعت هذه المبالغ

فعلما الا يكون نصيب الموازنة الحالية كنصيب الموازنة السابقة التي مضى على ارسالها سنة ولم

تعد فاذن ستبقى الحالة السيئة تزداد يوماً عن يوم الى ان تأتي للميزانية .

فهل ترى الحكومة ان هذا مما يخفف الوطأة الآخذة في الخشاق ؟ وليس من الضروري

ان نبحث في الامور النظرية التي اقترحتها مدير الزراعة لان الحكومة نفسها لم تعأ بها وغاية ما يريد

ان اعلمه هو ان سوريا الحالية مستقلة تمام الاستقلال وليست هي تحت الانتداب مع ان الحالة

بالعكس فاليكم ما عملته حكومة سوريا اقترضت المصرف الزراعي مليون ونصف ليرة ليقرض هذا المبلغ

للمزارعين بنود فائدية لمدة ١٨ سنة واقترضت مزارعي املاك الدولة ٢٩٧ الف ليرة واقترضت

مزارعي دير الزور ١٤٥ الف ليرة ومنحت منكوبي الزراع ١٠ آلاف ليرة على سبيل المساعدة فبلغ

المجموع تقريباً مليونان ليرة

فلك الحكومة التي تدار بادارة تفر يبا مباشرة تحت الانتداب تقدان تمنح المصرف الزراعي وتقرض الزراع كل هذه المبالغ وحكومتنا التي اعترف باستقلالها تعجز عن ذلك فمن هو الموم في هذا الباب هي الحكومة ام الحكومة الثانية واعني بها دائرة المالية ؟ ان كل ما اقترحه مدير الزراعة لا يمكنه ان يفيد الزراع ولا بوجه من الوجوه . فان كانت الحكومة تريد ان تخفف هذه الضائقة فعليها على الاقل ان تصلح نظامات المصرف الزراعي وان تجد للمال الكافي لهذا المصرف وان تضع قانوناً لغزو البقايا وان تكف في هذه الظروف القاسية عن التحصيلات التي لا تحمّلها البشر الى غير ذلك من الطرق العملية التي تخفف هذه الضائقة . ونحن نريد من الحكومة جواباً صريحاً هل باستطاعتها ان تصلح الحالة بمثل هذه الطرق العملية الصحيحة ام هي لا تستطيع ان تقوم بذلك ؟ كي يعلم الزراع الفقير حقيقة الامر ويتوسل بطرق اخرى يتمكن منها من الحياة .

نجيب بك ابو شعر - ان هذا السؤال الذي نحن الان بصدده هو من المواضيع الجوهرية التي يجدر بنا ان نأخذ لها اهمية عظيمة لان رفاهية الشعب وكل استقلال يجب ان يبنى على المادة وعلى الاستقلال المالي فاذا نظرنا الى اي حكومة نجد ان لها برنامجاً معينة تضع فيها الخطط والاسس التي تمشي عليها وهي متولية زمام الامور فضمن ذلك رفاهية الشعب وتكسب رضاه ولا اريد الان ان ابحت بهذا الموضوع بالشدة المعتادة حتى لا يقال ان نجيب لا يألو جهداً ولا يترك فرصة يتمكن بها من الاتقاء بهذه الحكومة الا اتخذها . فاني انتقد الحكومة لشي واحد لاسيما وقد صارت الان حكومة دستورية ومعنى الحكومة الدستورية تركيز على الشعب وتستمد منه السلطة فأن هو برنامج حكومتنا الحاضرة .

انا اقول بمنزلة الاسف بأن الحالة سائرة على الطبيعة بلا برنامج معين او سياسة حكيمه نتخذ لاسعاد الشعب او لانقاذه من براثن الفقر والازمة المالية المضيق على خناق . ولكي من وجهة انظر واقعن جيداً بالحالة الحاضرة فأقول بأن حكومتنا الدستورية التي كانت قبلاً حكومة مؤقتة تغير اسمها ولم يغير وضعها ولا شكلها وهي بهذه الحالة غير مضطرة بطبيعة الحال لوضع البرامج التي تكلمت عنها . هذه شبه مقننة ولكن بكل حسن نية الفت نظر حكومتنا الى ثلاث مسائل حيوية : وهي بلا شك ولادة في جواب سعادة مدير الزراعة البند الاول وهو الغزو عن البقايا . لقد تكلمنا عنه كثيراً واني اذكر انه كان حديث النوادي ايام محنة المعاهدة المشؤمة والتي المقول بكل جرأة بأن مسألة الاعغام بمسألة اتخذت وسيلة لاقتراح الشعب بأفادة المعاهدة الاثنية - البريطانية ولكن

الشعب قد غش ولم ير شيئاً من ذلك ولا بد ان الحكومة قد حققت في هذا الموضوع وتبين لها بأن هذه البقايا او ٩٩ بالمائة منها هي على الفلاح المسكين الذي لا يملك شروي تقير والذي يعجز عن ايجاد قوته اليومي .

اني شخصياً لاشك بان رئيس الحكومة قد عمل ما بوسعه للحصول على قرار بالغزو عن البقايا ولكن شئت مشيئة التسلسل على الامور ان تبقى الحالة على ما هي عليه .

واما النقطة الثانية وهي جدية بالاعتبار فإدي حكومة شرق الاردن مصرف زراعي ورثة من الحكومة العثمانية وورثت معه رأس مال اظن انه يبلغ ٣٠ الف جنيه فهذا المبلغ الزهيد لا يفي بالغاية التي اسس لاجلها هذا المصرف .

فأنا اقترح على الحكومة واظن ان المجلس العالي يوافقني على ذلك وهو ان تتخذ الاجراءات اللازمة لايجاد رأسمال كاف لهذا المصرف الزراعي وذلك لتجدة الفلاح المسكين الذي يزرع تحت عبء الضرائب الفادحة .

الامر الثالث - وهو هام ايضاً ولا اشك ان المجلس العالي يوافقني عليه وهو سن قانون لصيانة حقوق الفلاح المسكين الذي قد ساءت حالته ولا من يرثي اليه . وسن قانون ايضاً لغرس الشجر بصورة اجباريه لان التجارب القاسية قد علمتنا بأن زراعة الجوب وهي الزراعة الوحيدة التي يستند اليها الفلاح الاردني لاني بالمرام وما نطالعه من الحوادث المالية تبين لنا بأن روسيا السوفيتية مستعدة لضرب جميع اسواق العالم في الجوب وبقاء هذا الكساد الميت حتى عشر سنوات بعد هذا التاريخ .

وقد رأينا ايضاً حينما كانت الغلة لا بأس فيها في شرق الاردن بأن الدقيق الاسترالي كان يضارب الدقيق الاردني فهذه الحالة واعيد القول بأن الفت نظر حكومتنا بكل حسن نية للعمل بهذه الملاحظات الثلاث التي لاشك انها تقيد الفلاح الاردني .

ولا يسهي عن البال ان السياسة الوحيدة المثبتة لقتل الحركة الصهيونية هي تشجيع فكرة غرس الاشجار في فلسطين .

شمس الدين بك - انا لازال اعتقد بأن الحكومة لا تشع بما تشع به من الضائقة الاقتصادية والمالية الاخذة بالحقاق لان حالة الموظف المالية على غاية مايرام حتى انه يتناول الزيادات السنوية بكل انتظام فتب تساوي ما مع الموظف بسوء الحالة المالية عندها يشاركوننا ويمشون معنا على الصراط المستقيم وبما اننا نحتاج الى المال ولا يمكن تعسين حالة الفلاح الا عن طريق عقد قرض زراعي كبير

ليصرف هذا المبلغ على تحسين الامور الزراعية حيث ان في بلاد شرق الاردن يوجد اراضي حارة ومعتدلة وباردة في آن واحد ومن الممكن ان تستفيد من مواسمها لهذا ارى من الضروري ان تتفق مع الحكومة لايجاد الطريقة التي يمكننا معها الاستحصال على هذا القرض ، وما عدا هذا عبارة عن نظريات لا تنفيذ .

محمد بك الانسي - رأيت في خطاب العرش السامي الجملة الآتية «ان رغبتنا المنصرفة الى معالجة تلك الضائقة والترفيه عن الامة ولقد اوعزنا الى حكومتنا بوجود التدرع الى ذلك بأحث الوسائل » فهل هذه العبارة تعني مراجعة الدوسيات والكتابة الى مدير الزراعة ليجيب انه بحاجة الى المال . ان مدير الزراعة منذ ان قدم الى هذه البلاد وهو محتاج الى المال وله عدة تقارير تتعلق في الامور الزراعية والتي يجب ان يني عليها اسس مستقبلنا الزراعي ولكن هذه التقارير مع الاسف كتب عليها حفظ وحفظت في الدوسيات .

نعم ان الضائقة المالية هي ازمة عامة نكتسح البلاد في جميع الممالك غير ان هذا لا يمنع الحكومة ان تقوم بواجبها بقدر امكانها فيما يتعلق برعاياها .

فلدينا دائرة الزراعة ليس من العدل او المنطق ان نطالب اليها في مخصصاتها الخاضعة ان تأتي بأعمال تنعش البلاد وترفع العباد . كنا في الدورة الماضية وفرنا شيئاً من المال من الميزانية خصصناه لمدرسة زراعية تأسس في الحمر ولم يلبث قرارنا هذا مدة من الزمن حتى بتنا نشعر انه سوف لا يطبق وذهبت الميزانية ولم تعد حتى الان .

ولدينا نظام الضرائب الذي لم يأت على اي تحسين في حالة البلاد الاقتصادية وضريبة العشر التي لم يبق في المسكوتة يقر بمنفعتيها للفلاح والحزبية وهناك ضريبة الجنبيين التي تستوفىها بلدية العاصمة عن كل شاحنة من الحبوب تصدر الى الخارج .

وهناك رسم السكر ندفع عن كل كيلو ٧ ملات مع انه من الحاجات الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها لدرجة اننا ندفع عن كل رطل سكر من الرسوم ما يساوي ثمن الرطل الامر الذي ادى الى اقبال عمالين كانا يشتغلان في عمان بصنع السكر ودكان كانت تشتغل حلاوة طحينية واصبحت السكر تأتي من الخارج ولا يؤخذ عنها شيء .

وهناك الفحم ندفع عن كل قطار رتماً ما يقارب نصف ثمن القنطار وهناك رسوم العدلية التي تشتري بها العدالة جعلت كثيراً من الناس يهربون عن ابواب المحاكم لعدم استطاعتهم دفعها . وهناك اشياء اخرى لم استطع بيانها .

ان حالة كهذه تدعو الى التفكير والامعان وليس الاقراض وحده يكاف ما دامت الضرائب على هذا الشكل وكذلك دائرة الزراعة على هذا الشكل لا يرجى منها خير .

ارى قبل كل شيء ان تنتخب الحكومة لجنة خاصة من اناس قديرين يدرسون الحالة من جميع نواحيها وان تضع تقريراً بهذا المعنى ويرفع نسخة عن هذا القرار الى هذا المجلس الموقر حتى نستطيع ان نقول ان الحكومة حريصة على مصالح البلاد .

شمس الدين بك - ان اقتراح الانسي بك جيد جداً .

فخامة الرئيس - ارجو من حضرات الاعضاء الكرام الذين نكلموا في هذا الموضوع ان يتفضلوا بتقديم ارائهم للحكومة تنويراً لما .

توفيق بك - ان اقتراح محمد بك وجيه وكذلك اقتراحات من سبقوه من الزملاء ، وعليه ارجو من فخامتكم بصفتكم رئيساً للمجلس التشريعي ان تكبروا للحكومة خلاصة هذه الجلسة والحكومة تتخذ الاجراءات اللازمة .

فخامة الرئيس - على سكرتير المجلس ان يقدم خلاصة الضبط الى الحكومة .

توفيق بك - عندنا سؤال شمس الدين بك والجواب عليه .

شمس الدين بك - لم يبق لدينا متسع من الوقت .

فخامة الرئيس - مواضع الجلسة الآتية .

١ - اجوبة الحكومة .

٢ - ذيل قانون النقد .

٣ - قانون الاستهلاك .

٤ - قانون معاهدة الصالح مع تركيا .

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي